مقدمة

الحاجة إلى وثيقة حول الجامعة اللبنانية

١. **نشأت الجامعة اللبنانية وتطورت من دون رؤية واضحة ومحددة لهويتها ومهمتها على مدى طويل أو متوسط.** ولعل الضغوط الآنية هي التي حكمت نشوءها ثم تطورها، في هذا الاتجاه أو ذاك، وأولتها مهام على قياس الواقع الذي آلت إليه في كل مرة. وقد جاءت هذه الضغوط من داخلها، من الأساتذة والطلاب، ومن خارجها، من التدفق الطلابي نحوها، ومن القوى الاجتماعية والسياسية والمهنية.

٢. **اقتصر الخطاب الحكومي على إعلان النوايا الطيبة بصورة متكررة.** لم تكن الجامعة اللبنانية غائبة عن البيانات الوزارية إلا في ما ندر. لكن الخطاب الحكومي حولها حمل باستمرار معنيين متلازمين، الأول مضمر والثاني معلن: فالجامعة اللبنانية معتلة، ومن الواجب تعزيزها. وقد تكرر المعنى الثاني في البيانات الوزارية المتلاحقة حتى أصبح دلالة على غياب القصد منه. وأبرز ما ورد بخصوص قضية الجامعة هو ما نص عليه اتفاق الطائف: "إصلاح أوضاع الجامعة اللبنانية"، وكان ذلك في العام ١٩٨٩. لكننا لا نعرف أن حكومة أو وزيرا بادرا إلى تكليف لجنة أو هيئة عليا لوضع تصور حول قضايا الجامعة أو إصلاحها. وها هي الجامعة بعد ما يقارب العشر سنوات لا تزال من دون إصلاح، ومن دون وثيقة ترسم معالم هذا الإصلاح.

٣. **عكس خطاب الرؤساء الذين توالوا على الجامعة، في كل مرة، ما انعقدت حوله الضغوط والظروف. وأصبح دالا على صعوبة وضع أي وثيقة إصلاحية.** كان هدفها، بالنسبة للرئيس الأول "تزويد المدارس الثانوية

بالأساتذة الأكفاء ومختلف وزارات الدولة بالموظفين الخبراء" (١٩٥٥) [١] . هذه الحصرية استبعدت التنافس مع الجامعتين الأميركية واليسوعية وقتها، واستدخلت فكرة الدولة الهامشية، وأقرت، في الوقت عينه، بالرضوخ لضغوط من قبل الطلاب وعدد من الفعاليات السياسية أفضت إلى إنشاء الجامعة. وكشف الرئيس الثاني للجامعة عن ضغوط السياسيين على الجامعة وأن "ما يهمهم هو تعيين رئيسها، وما يهمهم من تعيين رئيسها هو تحقيق مطالبهم في التعيينات والتوظيفات" [٢] ، واختار الرئيس الرابع للجامعة شعار "وتبقى الجامعة" عنوانا للكتاب السنوي الذي أخذت تصدره ابتداء من العام ١٩٨١، وفي ذلك دلالة على الأزمة التي عاشتها الجامعة بدءا من العام ١٩٧٧، وعلى حقها، كما يقول أحد الكتب "في الوجود الطبيعي، والمشروع والمستقل عن أي ضواغط أو مداخلات خارجية تتنافى وأبسط قواعد العمل الجامعي الخلاق" (١٩٨٥)[٣] علما بأن الجامعة في فترة أزمة الوجود تلك توسعت فروعا وكليات، دلالة على الرضوخ للضغوط. ومع التردي العام في أوضاع الجامعة بدا خطاب الرؤساء كأنه يبتعد مسافات عما يجري على الأرض، وصارت كل محاولة لتعديل قانون الجامعة خاضعة لقانون انعدام الجاذبية، وأصبح كل قرار، بسبب الضغوط المتضاربة، جزئيا ومبتسرا يبعد الإصلاح مسافات إضافية عن الجامعة، فكيف بإنتاج وثيقة حولها تقدم رؤية لإصلاحها؟

٤. وكان إنتاج وثيقة حول الجامعة بعيد المنال من موقع الأساتذة أيضا: فالخطاب الوحيد الذي حافظ على نفسه هو الخطاب الذي مثل أصحاب المصلحة من الجامعة، خطاب الطلاب حتى السبعينيات، وخطاب الأساتذة في الثمانينيات والتسعينيات. كان محور خطاب الطلاب في الستينيات والسبعينيات تحسين أحوالهم وتحسين ظروف التعليم، والجهر بمواقفهم السياسية والاجتماعية والاقتصادية العامة. وكان خطاب الأساتذة يشبهه في

النزعة المطلبية الخاصة بهم، ويتجاوزه في تصورهم لشروط العمل في الجامعة وتحسينها. ومن مفاعيل تحركهم قانون التفرغ الشهير، وغيره من الإنجازات التي عرفتها الجامعة. لكن ضغوط الثمانينيات التقسيمية أدت إلى إفقاد الأساتذة القاعدة الطلابية الواحدة، إذ وزعتهم وطلابهم بين الفروع المتباعدة. وزادت وطأة هذا النوع من الضغوط في التسعينيات مما دفع الأساتذة، للمحافظة على ما تبقى من رصيد يجمعهم، إلى اتخاذ المطالب محورا لخطابهم. وكشفت بعض مناسبات عمق الانقسام في خطابهم الآخر[٤]. ومع أن الهيئة التنفيذية لرابطة الأساتذة المتفرغين بدأت منذ العام ١٩٩٢ بإصدار دورية (أوراق جامعية) يكتب فيها الزملاء في شؤون الجامعة والشؤون الأكاديمية، ومع أنها نظمت مؤتمرا حول "دور الجامعة في مجتمع متنوع" عام ١٩٩٨[٥] تضمن العديد من الأوراق عن الجامعة اللبنانية، إلا أن بلورة وثيقة حول اصلاح الجامعة كان بعيد المنال، ربما بسبب هذا التضارب بين الضغوط المطلبية الجامعة والضغوط السياسية المقسمة.

٥. **لقد كتب الكثير عن الجامعة اللبنانية ولكن الوثيقة المنشودة لم تكتب بعد.** في السبعينيات طلب رئيس الجامعة من مؤسسة فورد إرسال بعثة متخصصة في شؤون الجامعات لدراسة أوضاع الجامعة اللبنانية وسبل تطويرها وشروطه[٦]، رغم أن أحوال الجامعة كانت أنذاك أفضل بكثير مما بعد ١٩٧٥. وفي السنوات العشر الأخيرة عقدت ندوات كثيرة، في مختلف المناطق اللبنانية، وكتبت مقالات كثيرة في مختلف الدوريات، وصدرت بيانات شبه يومية في الصحف، ودرجت الهيئة التنفيذية لرابطة الأساتذة المتفرغين على وضع تقارير مطولة حول أوضاع الجامعة تفند فيها مشكلاتها. وكانت الجامعة اللبنانية أحد الموضوعات الرئيسية في التقارير التي وضعتها منظمات دولية عن القطاع التربوي[٧]، ووضعت رسائل وأطروحات جامعية، وعقدت مؤتمرات خاصة آخرها ذلك الذي نظمته ندوة

العمل الوطني عام ١٩٩٧ والذي شارك فيه رجال سياسة وأساتذة ونقابيون جامعيون [٨]. ويشكل التقرير الصادر عن هذا المؤتمر وثيقة تؤكد نوعا من الإجماع على تقدير الأحوال التي آلت إليها الجامعة، وعلى ضرورة الإصلاح أو "إعادة النظر في كل بنية الجامعة" كما قالت تقارير للهيئة التنفيذية أكثر من مرة [٩].

٦. **مشروع هذا الكتاب أساسه تقدير واضعيه أن الضغوط المتلاحقة جعلت التغيير في الجامعة رهنا بالمعادلات الآنية للضغوط، وتقديرهم أن إنتاج وثيقة حول إصلاح الجامعة كان دائما أمرا ملحا، وأن هذا الأمر ليس شأنا قانونيا أو ماليا أو سياسيا وحسب.** فقد جرت العادة أن توضع قوانين الجامعة ومراسيمها وتعدل نتيجة للضغوط، لا سيما ضغوط أصحاب المصلحة (الأساتذة، الطلاب). وجرت العادة أيضا أن يكون الطرف الآخر من أهل القانون والمال الحكومي، فضلا عن الفاعلين في السلطة السياسية. وربما لم تشهد الجامعة تفكيرا بشأنها من المنظور العام إلا عند التفكير بإنشاء معهد العلوم الاجتماعية في بداية الستينيات [١٠] في عهد فؤاد شهاب. والمنظور العام يعني التفكير بأمر الجامعة لجهة مهامها، الحالية والمأمولة، لاسيما دورها في بناء الدولة وتنمية المجتمع، عموما، وخدمتها للجمهور الذي وجدت من أجله أساسا: الطلاب.

٧. **اعتمدت في هذه الدراسة منهجية تستقطب مصادر متنوعة.** فاعتقادا من الهيئة بأن صلاحية الوثيقة تكون بقدر ما تستند إلى معرفة بأحوال الجامعة، وبقدر المشاورة في صنعها، وبأن الجامعة اللبنانية تختزن قدرات أكاديمية عالية وتعتمل فيها تيارات ووجهات نظر متعددة، واعتقادا منها أيضا بأن النظر إلى الجامعة من خارجها، استنادا إلى تجارب الآخرين في جامعات أخرى وإلى آراء الخبراء والاختصاصيين، لا يقل أهمية عن النظر إليها من داخلها . فقد تبنت منهجية طورها فريق الدراسة تقوم على ثلاث

مراحل موزعة على اثنتي عشرة خطوة تنتهي بإصدار كتاب: ١) تكوين فريق من أساتذة الجامعة، والمهتمين بشؤونها، والمقتنعين بفكرة الكتاب؛ ٢) وضع تصميم للجوانب التي تشملها الدراسة ولمنهجية وضعها من قبل الفريق؛ ٣) تحديث المعلومات المتوافرة حول الجامعة في مختلف الميادين ومراجعة مختلف المصادر والمراجع عنها وعن قضايا التعليم العالي؛ ٤) استقصاء مجموعة من ثمانين أستاذا من سائر فروع الجامعة اللبنانية[11] حول أبرز الجوانب التي تشملها الدراسة (وقد تجاوب منهم واحد وسبعون) وإجراء مقابلات مع عدد من الطلاب؛ ٥) وضع تقارير فرعية تفصيلية عن الجوانب المقررة ومناقشتها بين أعضاء الفريق (المرحلة الأولى)؛ ٦) تشكيل لجنة مصغرة لوضع مسودة أولى للكتاب استنادا إلى تصميم يتم الاتفاق عليه؛ ٧) مناقشة المسودة الأولى للكتاب وإجراء التعديلات عليه؛ ٨) عقد حلقة دراسية مصغرة تناقش فيها المسودة الأولى بين أعضاء الفريق ومجموعة محدودة العدد من الاختصاصيين وأصحاب الرأي؛ ٩) كتابة المسودة الثانية للكتاب؛ ١٠) عقد حلقة دراسية موسعة تضم الأساتذة الذين جرى استقصاؤهم في المرحلة الأولى وعددا من الاختصاصيين المحليين وخبراء المنظمات الدولية، وأركان إدارة الجامعة اللبنانية ووزارة التعليم العالي، وعددا من ممثلي النقابات والفعاليات وسائر أعضاء الهيئة اللبنانية للعلوم التربوية، لمناقشة الكتاب في مسودته الثانية (المرحلة الثانية)؛ ١١) وضع الكتاب في صيغته النهائية على ضوء مناقشات الحلقة الدراسية الموسعة؛ ١٢) طباعة الكتاب ونشره.

وقد سارت الدراسة على النحو الذي صممت فيه باستثناء الخطوة العاشرة، على ما أشرنا في التمهيد.

٨. **هذا الكتاب عمل فريق ويعبر عن القدر المشترك من أفكار أعضائه.** ففي موضوع له ما لموضوع الجامعة وإصلاحها من الوجوه والتشعبات، وفيه ما

في هذا الموضوع من خيارات تؤيد كلا منها حجج قوية وتسنده قيم معتبرة، لم يكن متوقعا-ولا مطلوبا-أن يجمع أعضاء الفريق على كل توجه أخذ به في الدراسة أو كل توصية اعتمدت فيها، إنما كان يؤخذ بقول الأكثرية حيث لا يفضي النقاش إلى إجماع، وكان الإجماع نفسه، في بعض الحالات، إجماعا على تسوية. لذا لا يجوز أن يعتبر أي من أعضاء الفريق مسؤولا بمفرده عن كل ما انطوى عليه التقرير ولا أن تعد أي صيغة مفردة اعتمدت في التقرير مطابقة بالضرورة لوجهة نظره الشخصية. غير أن الفريق، باعتباره فريقا، يتحمل، بطبيعة الحال، مسؤولية معنوية تامة عن مندرجات الكتاب الذي وضعه.

٩. **إن التفكير في شؤون الجامعة اللبنانية يبقى ناقصا، إذا لم تتبلور سياسة واضحة حول التعليم العالي ككل.** يقتصر هذا الكتاب على الجامعة اللبنانية، وإن يكن أخذ بعين الاعتبار المعطيات المتوافرة عن سائر مؤسسات التعليم العالي. إلا أن وضع سياسة واضحة حول الجامعة اللبنانية يجب أن يترافق مع بلورة رؤية عامة حول التعليم العالي تتناول المعايير والمقاييس المتعلقة بفتح الكليات والبرامج والاعتراف بالشهادات وما إلى ذلك، بما يؤمن اتساقا بين مؤسسات التعليم العالي في لبنان، في شروط القبول أو في البرامج أو في الشهادات التي تسديها، ضمن سياسة معلنة للتعليم العالي، تجسد حاجات البلاد للتنمية وللاندماج الاجتماعي.

١٠. **لا يستقيم البحث في أمر الجامعة اللبنانية دون النظر في موضوع التعليم ما قبل الجامعي، خصوصا القطاع الرسمي فيه.** تستقبل الجامعة اللبنانية طلابا تنتشر مصادرهم المدرسية على قطاعات التعليم ما قبل الجامعي كلها. ولكن الكتل الكبيرة من طلابها تصل إليها من التعليم الرسمي ومن التعليم الخاص المنخفض الكلفة والمنخفض النوعية في الغالب. وتتحمل الجامعة-وكلياتها المفتوحة، على الأخص-وزر انخفاض النوعية هذا ضغطا

على مستوى التعليم فيها وضمورا في مادته. وذلك أن قدرة الطلاب على الاستيعاب وعلى التوسع في التحصيل والتنويع في مصادره اللغوية والحقلية، تدخل، على نحو مؤكد-لا ينفع الإنكار علاجا له-في تحديد ما يعطيه الأساتذة للطلاب وما يطلبونه منهم. إذ لا يسع الجامعة أن تعوض كل نقص يعود إلى المراحل السابقة-وإن كان عليها أن تبذل المستطاع في هذا السبيل- ولا يسع الأساتذة أن يحلقوا بتعليمهم إلى مستويات يعلمون أن طلابهم عاجزون عن إدراكها. لذا كان تعزيز التعليم الرسمي وتوسيعه سبيلا إستراتيجيا إلى رفع سوية التحصيل في الجامعة اللبنانية. وهذا التعليم قادر، من جهته، كلما توسع وتحسنت نوعيته، على تقليص الحيز الذي تحتله مدارس خاصة لا يسوغ القبول من جانب جمهورها بالإعداد الفقير الذي تتولاه إلا غياب البديل الرسمي المناسب، وتتحمل الدولة جانبا من عبء تمويلها على كل حال. غير أن إصلاح الجامعة اللبنانية-بما هي مؤسسة التعليم الرسمي العالية- لا يمكنه أن ينتظر حصائل التغيير في المرحلة ما قبل الجامعية. ذلك أن جانبا من هذا التغيير يقع أصلا على عاتق الجامعة اللبنانية، بما هي الموئل الأهم لأساتذة التعليم الثانوي الرسمي وأساتذة دور المعلمين ولعدد من معلمي المدارس الخاصة. وهذا دور للجامعة يجب التوسع فيه وتعزيزه. لذا كانت استقامة أمر التغيير المذكور رهنا باستقامة أمر الإصلاح في الجامعة. وما يبدو حلقة مفرغة في العلاقة بين المستويين يمكن-ويجب، في الواقع-كسره من طرفيه.

١١. الإصلاح عملية شاملة، متعددة المستويات في استهدافها للتغيير، ومتعددة المراحل في سيرورتها، يحدد نطاقها تشخيص واقعها الحالي وجملة الأهداف المرغوب تحقيقها في المستقبل، استنادا إلى مبادئ متفق عليها. هي عملية شاملة بمعنى أنها تطال النصوص مثلما تطال الممارسات، وبمعنى أنها تطال سائر جوانب العمل الجامعي. والشمول

يفترض الترابط، فلا يصح تطبيق مقاييس جديدة مرغوبة على عنصر ما قبل إحداث التغيير اللازم في العناصر الأخرى المرتبطة والمعتبرة شروطا لـــه، وإلا تحول الأمر إلى ظلم وتعسف وانقلاب الإصلاح إلى عكسه. أمـــا تعـدد المستويات فمعناه أن هناك عناصر قد تحتاج إلى تغيير جذري، وأخرى إلـــى تغيير محدود وثالثة إلى تأكيد وتعزيز فقط. وهذا هو الفرق بيـــن الإصـــلاح وإنشاء جامعة جديدة، ومن هنا دور التشخيص في تحديد حالة كل عنصر من العناصر التي تكون "نظام" الجامعة. أما تعدد المراحل في سيرورة الإصـــلاح فأمره بديهي، ويحتاج إلى خطة تأخذ بعين الاعتبار أمـــورا مثـــل المـــوارد (المادية والبشرية) وتوافـــر المعلومـــات، وطبيعـــة النصـــوص المطلوبـــة (قرارات، مراسيم، قوانين) وعناصر المقاومة، وما هو بيد الجامعة وما هـــو مرهون بأنظمة وهيئات أخرى إلخ. وفي مطلق الأحوال فإن الخطة ليست من شأن هذا الكتاب فهي تفيض كثيرا عن طموحه وعن طاقـــة الفريـــق الـــذي وضعه واحتمال المعطيات التي تمكن هذا الفريق من جمعها[١٢]. غايـــة هـــذا الكتاب تقديم وجهة نظر الفريق في تشخيص أحوال الجامعة اليوم، واقـــتراح مجموعة من المبادئ والتوصيات والاقتراحـــات التـــي يمكـــن اعتمادهـــا أو استهدافها في الإصلاح.

١٢. **إن القيام بهذه الدراسة كان له مسار، وإن للمتابعة وإحداث الإصـــلاح المطلوب في الجامعة فعلا مسارا آخر.** وإذا كان حسن الدراسة مـــن حســـن التشخيص والتأمل، فإن حسن الإصلاح من قوة المشاركة في صنعـــه ومـــن حسن التخطيط له وإطلاق الديناميكية المناسبة له. لذا يعتبر وضـــع الكتـــاب ضروريا ولكنه غير كاف. والخشية أن يوضع على الرف هي خشية قائمـــة، والأقسى منها أن يجري "إصلاح" الجامعـــة مـــن دون أي دراســـة أصـــلا، استكمالا لما جرت عليه العـــادة. ثم إن أي إصلاح يحتاج تنفيذه إلى كتلـــة أو تيار، وإلى تضافر إرادات وجهود تمارس ضغوطا ذات أفق وطنـــي بعيـــد،

يمثل مصالح المجموع، ولا سيما مصالح المجتمع والطلاب، لا مصالح جزئية أو عابرة، ولا مطالب لأحد على حساب الآخرين. هذا الإصلاح يعني أعضاء الفريق الذي أعد هذه الدراسة، كما يعني أعضاء الهيئة اللبنانية للعلوم التربوية لا سيما المنتمين منهم إلى الجامعة اللبنانية، وسائر الأساتذة الذين شاركوا بصورة أو بأخرى في الأعمال التحضيرية لهذه الدراسة، وهم الذين عبروا عن مرارتهم العميقة حول أحوال الجامعة اللبنانية اليوم، وعن رغبتهم العميقة أيضا في أن يكون حالها مختلفا غدا، وأن يساهموا في تطويرها. والإصلاح يعني طبعا سائر المجتمع اللبناني.

١٣. تترتب على اعتماد مبادئ الإصلاح المقترحة ههنا كلفة يصح تفصيلها في ثلاثة أنواع:

أ. **فهي كلفة اجتماعية**. ومثال ذلك ما يترتب على تغليب الاتجاه إلى رفع مستوى التعليم في الجامعة، صونا لمصلحة المجتمع العامة، المتصلة بكفاءة الطواقم القائمة بمختلف شؤونه، ودفاعا عن قدرة خريجي الجامعة على المنافسة في سوق العمل المفتوحة أمام خريجي جامعات متشددة يفدون من داخل البلاد وخارجها. فهذا التغليب يفضي، بالضرورة إلى حرمان الشرائح المتدنية الإعداد من جمهور الجامعة الطلابي فرصا تتعلق بها هذه الشرائح وإن يكن الشك يتزايد في مردودها العملي على من تتاح لهم. هذا مع العلم بأن توفيرها يفرض ضغطا مؤكدا-سبقت الإشارة إليه- في اتجاه التخفيض، على مستوى التحصيل ومعايير التقويم في الجامعة.

ب. **وهي كلفة مؤسسية**. ومثال ذلك ان تجميع فروع الجامعة-ولو بقي جزئيا-وإصلاح مناهجها وأساليب التقويم فيها، وضبط موازين الدراسات العليا في بعض كلياتها، وتعزيز الحياة الجامعية في مجالاتها الخارجة عن نطاق الصفوف، ورفع مكانة البحث العلمي وتوفير المزيد من وسائله

وفرصه، إنما تفضي جميعها، متفرقة أو مجتمعة، إلى تعديلات في نظام عمل الهيئتين التعليمية والإدارية وهيكليتيهما وتوزيعهما على المهام والاختصاصات وعديدهما العام. والمرجح أن يفضي الإصلاح، بوجوهه المتكاملة، إلى زيادة في عديد الهيئتين، على رغم أن إجراءات من قبيل التجميع وعقلنة استثمار الطاقات تدفع في اتجاه التخفيض. وذلك أن إجراءات أخرى أساسية-ذكر بعضها أعلاه-تدفع في اتجاه الزيادة. في الحالتين، تبقى مسألة كلفة الإصلاح مطروحة على المؤسسة.

ج. **وهي، أخيرا، كلفة مالية.** ومثال ذلك أن إنشاء المجمعات المناسبة وتجهيزها تجهيزا وافيا بحاجات العمل والحياة الجامعيين، يفرضان-فضلا عن كلفتهما الأصلية-كلفة تشغيل وصيانة وتجديد مستمر أعلى بكثير مما ينفق على مرافق الجامعة الحالية. هذا على رغم أن التنظيم الحديث، بما يتيحه من إمكانات جديدة لاستعمال أمثل للموارد، يمكنه أن يختصر جانبا من النفقات. ثم إن ما سبق ذكره من تحديث البرامج والمناهج وتعزيز البحث العلمي واستكمال وجوه الحياة الجامعية ورفع سويتها تفرض كلها توسعا في الإنفاق على الجامعة.

على أن المبدأ الذي ينبغي تقريره هو أن الجامعة اللبنانية، والدولة من ورائها، محمولتان، بحكم عمومية المسؤولية، على اعتماد نظرة اجتماعية إلى موضوع الكلفة، بسائر وجوهها. فلا يجوز لهما أن ينظرا إليه نظرة فنية خالصة أو نظرة اقتصادية أو حقوقية بحتة. ولا يحتمل منهما في هذا الصدد ما يحتمل من المؤسسات الخاصة. فإذا كان مشروعا-بل واجبا-أن تراعي الجامعة مقتضيات الفعالية والنوعية في وجوه نشاطها كافة فإنها-والدولة من ورائها-لا تستطيع أن تتنصل من مسؤوليتها عن طلاب يفقدهم الإصلاح فرصة دراسية أو عن عاملين (في التدريس أو في الإدارة أو الخدمات الأخرى) يمس الإصلاح حقوقا أو مصالح مشروعة لهم. وذلك أن

الدولة وجامعتها لا تبرأ ذمتهما من طلاب تردهم الجامعة فيرتادون مؤسسات أخرى يتخرجون منها بعدة أقل جودة. فإن سوء الإعداد هذا يظل وقعه السلبي حاصلا على المجتمع بعامة وعلى أوضاع هؤلاء الطلاب فيه بخاصة، وهو ما لا يجوز للدولة ولجامعتها، بحكم عمومية المسؤولية، أن تقفا منه موقف اللامبالاة. فيتوجب بالتالي أن يقترن إصلاح الجامعة ببرنامج استيعاب للطلاب المستبعدين. وهو ما يملي فتح مساقات دراسية جديدة تصمم بحيث تكون أوفق لإمكاناتهم وللحاجات الاجتماعية معا مما تعرضه عليهم الجامعة في حالها الراهنة. هذا المبدأ نفسه–أي مبدأ عمومية المسؤولية المترتبة على الدولة وعلى جامعتها–يجب تقريره واعتماده بشأن العاملين في الجامعة أيضا. ولا يفترض أن تستنفد الموجبات القانونية مسؤولية الدولة والجامعة عن هؤلاء، بل يفترض أن تكون الحقوق التي يكفلها القانون حدا أدنى للمسؤولية المذكورة.